الأهرام

■ ٥ نوفمبر ٢٠٠١ ■

في ندوة المنافسة وحرية التجارة

سرور يدعو إلى إقامة مجلس للإشراف على تطبيق معايير المنافسة واتخاذ التدابير ضد انتهاكاتها

د . فتحى سرور خلال أعمال الندوة .

[تصوير : عادل أحمد]

كتب ـ احمد سامى متولى:

اكد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الجمعية المصرية للقانونيين المتصلين بالثقافة الفرنسية ان حرية المنافسة والتجارة هما اساس الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الاولى لمصلحة كل من المستهلكين والشركات المنتجة.

جاء ذلك فى ندوة المنافسة وحرية التجارة التى عقدت امس بمجلس الشعب بالتنسيق مع الجمعية الفرنسية للقانون والتجارة وبحضور ٦٠ من رجال القانون والقضاء الفرنسى وعدد من اعضاء مجلس الشعب ورجال القانون المصريين والدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة.

واضاف ان حماية المنافسة ينبغى ان تعتمد على خمسة محاور هى حاجة هذه المنافسة إلى الحماية من الممارسات والسلوكيات المناهضة للتنافس وحاجتها إلى الحماية من الممارسات المقيدة لها وإلى الحماية من اليات السوق المتمركزة والتى تطلق العنان لاستغلال مراكز النفوذ، وحاجة المنافسة إلى الحماية من المنافسة المشوبة بالغش، وكذلك حاجتها إلى ضمانات وقواعد الشفافية.

ودعا الدكتور سرور إلى ضرورة وجود مجلس للمنافسة للإشراف على تطبيقها واتخاذ التدابير المناسبة فى مواجهة من ينتهكها وتقديم المشورة للحكومة عند اتخاذ اى مشروع قد يمس بحرية المنافسة، على ان يكون هذا المجلس جهة إدارية مستقلة لا قضائية.

واشار إلى ان فرنسا قامت فى مايو الماضى باصدار قانون للمنافسة أدخل فى صميم القانون التجارى الفرنسى وأنه يأمل أن تطلع وزارة العدل على أحكامه خاصة انها بصدد اعداد قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

واشار الدكتور اكثم الفولى أستاذ القانون التجارى ونائب رئيس الجمعية المصرية إلى أن القانون الإسلامى يدعو لمحاربة الاحتكار باعتباره عملا غير أخلاقى ويتم اعتقال التجار وبيع ما فى المتاجر للعامة بسعر السوق، كما أشار إلى ضرورة تشجيع المستهلكين لاقامة مؤسسات قوية لحماية المستهلك وألا يكون الاعتماد مطلقا على حماية الدولة.

وأوضح السيد ميشيل بروفو رئيس الجمعية الفرنسية أن قضية حماية المنافسة هى قضية الساعة فى فرنسا وانها لديها مجلس للمنافسة يصحح التجاوزات، واشار إلى رفض فرنسا لاندماج أكبر شركتين فى مجال الطاقة الكهربائية لأن هذا الاندماج كان سيؤدى إلى قتل المنافسة.

وقال السيد ايف نوفو نائب رئيس الجمعية الفرنسية إن فرنسا والدول الأوروبية ليس من سلطاتها ان تفرض ما يتعارض مع يقرره الاتحاد الأوروبى، وان هناك قطاعات لا تخضع للدولة فى تطبيق قواعد المنافسة بل تخضع للسلطة الإدارية المستقلة فى إطار الاتحاد الأوروبى التى تفوق سلطة القانون الوطنى الفرنسى وتطبق أحكامها باعتبارها قانونا فرنسيا.

وتحدثت الدكتورة جورجيت قلينى عضو مجلس الشعب عن مشروع القانون الذى اعدته وزارة العدل عن حماية المنافسة ومنع الاحتكار، والذى سوف ينظر فى الدورة البرلمانية الحالية، والذى روعى فى فلسفته أن تأتى مشابهة للتشريعات الفرنسية والأمريكية فى شأن حماية المنافسة، والذى يقوم أساسا لمصلحة المستهلك لتمكينه من الحصول على أعلى جودة وأفضل سعر للمنتج.

وأضاف أنه روعى فى القانون إنشاء جهاز مستقل للحماية يتم تدعيمه ببعض العناصر القضائية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية